

Distr.: General
12 October 2009
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية عشرة

البند ٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٢١/١٢

تعزيز حقوق الإنسان وحياته الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشر

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بالأهداف والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان دونما تمييز من أي نوع بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر،

وإذ يسترشد بإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين يؤكدان من جديد، في جملة أمور، الالتزام الرسمي لجميع الدول بأن تفي بما يقع على عاتقها من التزامات بتشجيع الاحترام العالمي لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، والتقيد بها وحمايتها، وفقاً للميثاق والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان، وللقانون الدولي، وأن الطابع العالمي لهذه الحقوق هو أمر لا جدال فيه،

وإذ يؤكد مرة أخرى أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً، وأنه يتعين معاملة كل حقوق الإنسان معاملة عادلة

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثانية عشرة (A/HRC/12/50)، الفصل الأول.

ومتكافئة، على قدم المساواة وبالقدر نفسه من التشديد، وأنه بينما يتعين مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة، فإن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تشجيع وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يدرك أن لكل الثقافات والحضارات، في أعرفها وعاداتها وأديانها ومعتقداتها، مجموعة مشتركة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملها، وأن هذه القيم قد أسهمت مساهمة هامة في تطوير القواعد والمعايير في مجال حقوق الإنسان،

١- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد في عام ٢٠١٠ حلقة عمل لتبادل وجهات النظر حول الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية، التي تقوم عليها القواعد والمعايير الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان، إلى الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بمشاركة ممثلين من جميع الدول المهتمة بالأمر، والمنظمات الإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمجتمع المدني، فضلاً عن الخبراء الذين يُختارون مع المراعاة الواجبة للتمثيل الملائم لمختلف الحضارات والنظم القانونية؛

٢- يطلب إلى المفوضية السامية تقديم موجز للمناقشات التي ستجرى في حلقة العمل، وفقاً لبرنامج عمل المجلس.

الجلسة ٣١

٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأردن، إندونيسيا، أنغولا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، السنغال، الصين، غابون، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كوبا، مدغشقر، مصر، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند.

المعارضون: إيطاليا، بلجيكا، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، فرنسا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: الأرجنتين، أوروغواي، أوكرانيا، البرازيل، البوسنة والهرسك، غانا.